القسم السادس :

فرنسا ومستعمراتها

للأستاذ أحمد رمزي بك

بدأ الفرنسيون تنفيذ برنامجهم الإصلاحي على مراحل في مراكش ، فقد نقلت إلينا الأنباء البرقية طرفاً من أخبارهم وهي تتلخص في بعض تغييرات إدارية أدخلوها ذراً للرماد في العيون فقالوا إن الوزارة ستتألف من عشرة وزراء مراكشيين وعشرة من الفرنسيين واختير مستشار فرنسي يبحث القوانين واللوائح قبل عرضها على السلطان ، وصرح فرنسي مسئول بأن فرنسا تريد تحويل مراكش إلى دولة دمقراطية حديثة كما ترغب بإخلاص في زيادة مسئولية المراكشيين في حكم أنفسهم . وهذه نواح جديرة بالبحث والتأمل .

ولقد كنا أول من أذاع شيئاً عن اجتماع الدار البيضاء الذي حضره روزفلت رجيرو وديجول الفرنسيين وقلنا إن أراضي تونس والجزائر ومراكش كانت وديعة بيد الحلفاء ، وقد أعيدت للسلطات الفرنسية بعد أن تعهد رجالها لروزفلت أن تسير هذه البقاع في ركب الحضارة نحو الحرية وتقرير المصير ؛ ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ، وإنما تحت ستار الإصلاحات الجديدة وتحويل مراكش إلى دولة حديثة وزيادة مسئولية المراكشيين في حكم أنفسهم ، تقدم فرنسا للعالم المتمدين مشروعاً استعمارياً له خطورته لأنه ضربة جديدة موجهة إلى استقلال مراكش وحريتها ومستقبلها ، ولذلك لم نستغرب أن رفض الأحرار المراكشيون هذه السياسة ونددوا بها وقالوا عنها « إنها تريد أن تغتصب البقية الباقية من مظاهر وجودهم . ونحن الذين تابعوا قضية المغرب من يوم أنزل الحلفاء جنودهم ، وأنصتوا طويلا إلى أقوال قواد الحلفاء وبعض رجال السياسة الذين تحدثوا عن مستقبل هاتيك البلاد وعرفوا الكثير من تحمس رجال فرنسا وتمسكهم بوحدة أمبراطوريتهم ورفضهم التدخل في أي حديث يشم منه طلائع الحرية والاستقلال لشعوب المغرب ، ولم نتردد في أن نجهر بالقول

أو أعد بما لم تأذن به .

وحدثته في تقسيم الهند وفي انحياز إقليم في باكستان إلى دولة هندوستان أو العكس ، وفي دعوة المؤتمر والرابطة في ولاية الحدود الشمالية الغربية . فقال إنه لا يملك أن يمنع الناس من الانحياز إلى الجانب الذين يرغبون في الانحياز إليه ، وإنه يعترف لأهل هذه الولاية بحقهم في الانحياز إلى هندوستان إن أرادوا . ولكن الرأي في هذا الأمر ليس لعبد الغفار خان وأمثاله ولكنه لجمهور الناس . هم الذين يفصلون في انضمامهم إلى أحد الجانبين .

وتكلمنا عن مصر والسودان ، فقال لا ترجعوا عن مطالبكم في السودان قيد شعرة . وانتقل الحديث إلى فلسطين فوكد حق العرب فيها وأوصى بألا تكون موضع مساومة .

وعدنا إلى الحديث عن مؤتمر إسلامي فاستحسن الرأي وقال سننظر أيكون في كراتشي أو دهلي أو مكان آخر .

ورجع إلى حديث عبد الغفار خان فوكد ما قاله من قبل غاضباً متحدياً . وفي ختام الحديث قال أبلغ رئيس الوزراء القرشي باشا أني لا أزال أذكر حديثه الودي وحفاوته بي ومبالغته في إكرامي حينما مررت بالقاهرة ؟

ثم سأل كاتبه هل أعد رسالة عزام باشا ، فعرض عليه صحيفة مرقومة[1] فأخذ عليه بعض الغلط وردها إليه فأصلحها . وقد حمل هذه الرسالة السيد تقي الدين الصلح مندوب الجامعة العربية في المؤتمر .

وقد تحدث عن باكستان في المرتين حديث المجاهد الموفى على غايته ، الواثق بظفره . وكان في حجرته لوح صغير عليه خريطة باكستان الغربية والشرقية من الذهب أو مذهبة .

وهو رجل طويل نحيف معروق يجلل رأسه شعر أشمط يوحي إلى محدثه العزم والمضاء بكلماته وإشاراته .

وقد جزى الله جهاده وإخلاصه هو وأنصاره أن ظفروا بما أرادوا وبلغوا ما رجوا والله ولي توفيقهم .

(للكلام صلة) عبد الوهاب عزام

---

(١) مرقومة : مكتوبة بالرقم وهي كلمة وضعتها للآلة الكاتبة المصاة تايبرايتر .

لإخواننا أهل المغرب[1] أن الخطر الذى يبدو لنا هو أن توفق فرنسا لإقناع العالم أن سياسة الاتحاد الفرنسى مشروع إنسانى يدعو إلى رفع مستوى الشعوب وبعد تنفيذه تحقيقاً لما وعدوا به روزفلت فى اجتماع الدار البيضاء أو أنه مرحلة فى طريق الرقى الاجتماعى .

ومراكش ليست دولة فى مجاهل الدنيا حتى تدرب على حكم نفسها . وقد عاصرت القرون وكانت أمجادها وبطولتها مضرب الأمثال ، فهى دولة مستقلة ذات سيادة وصولة وتاريخ وشخصية قبل أن تعرف فرنسا شيئاً من ذلك ، وهى أمة موحدة قبل أن تحقق فرنسا وحدتها الإقليمية فى قارة أوروبا ، ولإخواننا المراكشيين جولات فى إفريقيا وفى القارة الأوروبية ، وبين ملوك مراكش وملوك فرنسا مكاتبات ومعاهدات قديمة عامل فيها كل واحد الآخر معاملة الند للند .

لهذا كله دهشنا من موقف فرنسا ورجالها بعد سنة ١٩١٢ وموقفها اليوم فى سياسة المقيم العام التى يريد أن يفرضها على دولة قائمة ذات سيادة وسلطان وشخصية دولية . وكنا نؤمل أن تغير دروس الماضى بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، شيئاً من أساليبهم وعقليتهم ، ومراكش بلاد لم تفتح وإنما تعاهد سلطانها معهم وحالفهم على شروط معلومة ، فإذا هم ينتزعون البلاد انتزاعاً ، ويصبح المقيم العام سلطاناً وحكومة ، يجمع السلطات كلها بين يديه من تنفيذ وتشريع وقضاء ، ويسيطر رجاله على الشئون المالية والاقتصادية والإنشائية ، ويضع يده على الحبوس والأوقاف ، وينتزع أملاك الدولة فيوزعها على المستعمرين من الفرنسيين .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ضربت بالمواثيق والعهود التى أخذتها الدول عليها عرض الحائط ، فهى لم تحترم ما جاء باتفاق الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، ولا ما جاء بالاتفاقات التى أعقبت حادث أغادير المشهور ، وكلها تنص على احترام سيادة سلطان مراكش ووحدة بلاده وبقائها بلاداً مفتوحة لتجارة الدول وميداناً للنشاط الأممى .

ولقد رأينا الأسلوب الفرنسى فى حكم البلاد التى نكبت به ينتزع السلطات جميعاً من أيدى الحكام الوطنيين فتصبح الحكومة المراكشية التى يطلق عليها إسم « المخزن » صورة لا تملك من الأمر شيئاً . وإذا بدار المقيم العام بيدها السلطات الفعلية : يتولاها بواسطة مستشاريه على الطريقة الفرنسية المباشرة التى رأيناها فى سوريا ولبنان أيام الانتداب . فتصور هذه الدار تتولى الأمن العام والجمارك والضرائب وتدير الأوقاف وتفتح المدارس وتغلق الكتاتيب ، وبيدها التشريع والبرق والبريد ، وتسيطر على النقد ووسائل المواصلات ، وتمنح الأراضى لمن تشاء وتوزع الثروة على شركات الاحتكار والاستثمار .

هذه هى مناطق القانون العام أى التى يسود فيها الحكم المدنى . أما المناطق العسكرية فهى تخضع لجبروت الجيش وضباطه السياسيين ، فهناك يجمع القائد الفرنسى كل السلطات فى يده ولا مرد لحكمه : إذ تكفى إرادته لنزع الأملاك وتنفيذ حكم الإعدام والسجن ونقل قرى بأكملها وإخلائها من السكان ، ولا يمكن مراجعة حكمه أو الاعتراض عليه أمام سلطة مدنية ، وأهالى البلاد من المسلمين حيارى بين براثن الاستعمار الفرنسى فى مراكش ، هم فى حالة حرب منذ عام ١٩١٢ لا يرتفع عن كاهلهم سوط الأحكام العرفية ولا يشعرون بالراحة يوماً ، تؤخذ أولادهم للحروب ، ويرسل بشبابهم إلى المعتقلات والسجون .

لقد آن للعالم المتمدين أن يفهم حقيقة الحال فى أفريقيا الشمالية ، وحسناً فعل المجاهدون المراكشيون من المبادرة إلى أمريكا وتعريف العالم بقضيتهم لأنها قضية عادلة : فهم لن يقبلوا أن يدخلوا اتحاداً فرنسياً يفرض عليهم فرضاً ، وقد شرحنا أساليبه ومراميه وأهدافه ويؤكد سيطرة فرنسا وتدخلها فى شؤون بلادهم أجيالا من الزمن لا تزال فى عالم الغيب أو المستقبل .

إن كفاح أهل مراكش سيكون طويلا وصعباً لا هوادة فيه ، لأن بلادهم موطن الثروة المعدنية ، وإليها تتجه أنظار الاستعمار الفرنسى للحصول على المواد الخام من البترول والفحم والحديد ، وهذا الاستعمار يفرط — كما قلنا — فى ولايات من أوروبا ولا يتنازل عن شمال أفريقيا ، وهو يعلم تماماً أن أى تساهل أو اعتراف من جانبه باستقلال أو حكم ذاتى يمنح لأهل البلاد المراكشية معناه انهيار الامبراطورية الفرنسية بأكملها فى أفريقية الشمالية

فعلى الذين يتصدرون الحركة الاستقلالية فى مراكش أن

(١) عدد الرسالة ٧٢١ الاثنين ٢ يونية ١٩٤٧ نهاية القسم الثانى